

# كينيا والمحكم البريطانيانى

للدكتور صلاح العقاد

مدرس التاريخ الحديث

تمهيد :

تثير كينيا أعقد المشاكل من بين المستعمرات البريطانية فى أفريقيا فى وقتنا الحاضر . فان وجود أقلية كبيرة من المستوطنين بها ، قد وجه سياسة بريطانيا نحوها توجيهها خاصا لا يتمشى مع السياسة العامة التى اضطرت بريطانيا الى اتباعها فى معظم مستعمراتها منذ نهاية الحرب العالمية الثانية . وأعنى بذلك السماح للمستعمرات بالتقدم تدريجا نحو الحكم الذاتى وتخييرها بعد ذلك بين الاستقلال التام أو بقائها فى الكومنولث ، وهذا ما حدث مثلا فى غانة أو نيجيريا ، مع أن السكان فى هذه المناطق ليسوا أكثر تقدما أو وعيا من سكان كينيا . ولكن المسألة هى أنه بالنسبة لكينيا كان لابد من الاتفاق أولا على مشكلة أخرى عويصة وهى :

كيف يكون مستقبل الأورويين المستوطنين بالبلاد الذين اعتادوا أن يكون لهم التفوق السياسى والاجتماعى على الأجناس الأخرى فى حالة قيام حكم ذاتى ، وهو الأمر الذى يؤدي بطبيعة الحال الى أن تتسلم غالبية السكان من الأفريقيين مقاليد الحكم . ؟

وقبل أن نعالج أنظمة الحكم البريطانى التى أدت الى بروز تلك المشكلة ، لابد أن نعطى فكرة عامة عن أصل سكان كينيا .

معظم السكان الأفريقيين ينتمى الى مجموعة الباتو المنتشرة جنوب خط الاستواء . ولكن كينيا مثل معظم الدول الأفريقية الناشئة حديثا لا تتحقق بها وحدة السكان من الناحيتين الثقافية والاجتماعية ، فلا توجد بها لغة موحدة ،

كما أن المجموعات القبلية تتفاوت تفاوتاً كبيراً من حيث درجة الحضارة وطريقة المعيشة . ذلك أن حدود تلك الدول قد خططت في الغالب نتيجة لتقسيم الدول الأوروبية للقارة الى مناطق نفوذ . بينما أن القبيلة التي هي الوحدة الأساسية في المجتمع الإفريقي لا تعترف بالوطن الجغرافي . وقد رسمت حدود كينيا في العقد الأخير من القرن التاسع عشر نتيجة اتفاقيات عقدت بين بريطانيا وبين الدول ذات الأطماع في شرق أفريقيا ، وأهمها في ذلك الوقت ألمانيا التي استولت على الجزء الجنوبي المعروف حالياً بتنجانيقا ، ثم مع إيطاليا التي كانت تطالب حينذاك بالقسم الشمالي من ساحل أفريقيا الشرقي الذي يعرف الآن بالصومال . واعترفت هاتان الدولتان بامتداد منطقة النفوذ البريطانية في الداخل حتى منابع النيل ، التي تكون حدود كينيا الشمالية والغربية ، وذلك حتى يتسنى لبريطانيا انشاء كتلة من المستعمرات المترابطة من وادي النيل حتى ساحل المحيط الهندي .  
والعناصر الرئيسية التي تسكن هذه المنطقة هي :

( أولاً ) السواحلية الذين يقطنون الشريط الساحلي ، وهم أساساً من أصل بنتاوي ، ولكن تأثروا تأثراً كبيراً بالهجرات العربية والفارسية التي وفدت على الساحل الإفريقي منذ القرن العاشر الميلادي والتي أسست أمارات إسلامية ، كان آخرها وأهمها سلطنة زنجبار في القرن التاسع عشر . وتتميز اللغة السواحلية بمدخلة كثير من الألفاظ العربية الدالة على الشؤون الحضارية . وهي معروفة في جميع أنحاء شرق أفريقيا حتى الكونغو . وكان السواحلية المسلمون يعيشون في الساحل معزول عن القبائل الأفريقية الخالصة التي نعرفها الآن في كينيا . وذلك حتى حكم السيد سعيد سلطان زنجبار في النصف الأول من القرن التاسع عشر .  
وبعد فتح المنطقة الداخلية للتوسع التجاري الذي قام به العرب والسواحلية في أفريقيا الشرقية بدأت القبائل الأفريقية تفد على الساحل تحت ضغط غارات الجالا الذين أتوا من الصومال ، وذلك مثل قبائل الدراوما وغيرها الذين تسامح معهم المسلمون فاحتفظوا بديانتهم الوثنية وان كانوا قد تأثروا تأثراً كبيراً باللغة السواحلية .

( ثانيا ) قبائل الونيكا والواكبا التي تسكن خلف الشريط الساحلي المواجه لمدينة ممبسة . وبحكم موقع هذه القبائل ظهرت فيها مؤثرات من الحكم العربي الاسلامى فى الساحل . فرؤساء قبائل الونيكا كانوا يدعون بالسلطين ، ولكن المسلمين لم يهتموا بنشر دينهم بين هذه القبائل بالرغم من أنها خضعت سياسيا فى بعض الأحيان لسلطنة زنجبار . بل على العكس تركت الحرية للمبشرين كى ينشئوا مراكز تبشيرية بين تلك القبائل . ولكنهم لم يجدوا نجاحا كبيرا فان أراضى الونيكة والواكبا تقع فى أفقر مناطق كينيا . ولذلك كانوا يقبلون على أى داع من الدعاة الدينين ما دام يقدم لهم منحا من الطعام والكساء . ولنفس السبب أقبلت هذه القبائل على العمل فى خدمة الادارة البريطانية حينما وصل نموذها الى تلك المنطقة مع امتداد الخط الحديدى الذى أنشئ ليصل بين ممبسة والبحيرات .

( ثالثا ) قبائل الكيكويو ووصفها بالقبيلة من باب التجوز لأن كثرة تفرعاتها وعدد الذين ينتمون اليها وهم يلقون نحو مليون ونصف يجعل من الأصح وصفها بشعب الكيكويو ، وهى أكبر وحدة جنسية وثقافية متجانسة من حيث العدد والأهمية السياسية فى كينيا فى الوقت الحاضر ، حيث أن معظم القائمين بالحركة الوطنية كما سنرى ينتمون الى هذه المجموعة . وكان الكيكويو قبل مجئ الأورويين يعيشون فى هضاب كينيا المرتفعة ويستغلون أراضيها الخصبة ، ولذلك كانوا نسبيا أكثر مجتمعات كينيا استقرارا . ومع أن المجتمعات الزراعية لا تتصف عادة بالميل الحريية فان قبائل الكيكويو اشتهروا بمقاومة التوغل البريطانى فى بلادهم ثم بالدفاع عن أراضيهم حين بدأ الأورويون يستولون عليها وان قيل بأن الأورويين استغلوا فرصة غياب بعض فروع الكيكويو هربا من وباء اتشر فى الهضاب حينذاك .

( رابعا ) : فى اقليم كاثيراندو الواقع على ساحل بحيرة فكتوريا توجد مجموعة بنتاوية أخرى مثل الكيكويو ولكنها تختلف عنها اختلافا كبيرا من

حيث التقدم الحضارى . فحتى بداية هذا القرن كانت تعيش عيشة بدائية لم تتجاوز مرحلة العرى .

( خامسا ) يوجد بكينيا مجموعة من القبائل تعرف بالنيلية لأن لغتها تشبه لغة الزنوج الذين يعيشون في حوض النيل الأعلى مثل الدنكة أو الشلوك . وليس من الضروري أن يكون الأصل الجنى واحدا وأهم النيلين في كينيا الميزاي والناندى . وتشتهر القبيلة الأولى بنزعتها العسكرية ومقاومة الخضوع للادارة الأوروبية شأنها في ذلك شأن جميع المجتمعات الرعوية . فهى من هذه الجهة تختلف عن الكيكويو الذين أمكن اخضاعهم للسلطات البريطانية .

### وضع الحماية

كانت كينيا تعرف في الفترة الأولى من الحكم البريطانى بحماية شرق أفريقيا البريطانية واستمر نظام الحماية منذ سنة ١٨٩٥ حتى ١٩٢٠ حين حولت كينيا الى مستعمرة تاج ، وأطلق عليها اسم كينيا وهو اسم جبل بالمنطقة .

والواقع أن الفرق بين نظام الحماية والمستعمرة ليس له قيمة الا من الناحية القانونية . أما من الناحية العملية فقد أخضعت كينيا لجميع أنواع الاستغلال منذ عهد الحماية . بل يلاحظ أنه في ظل نظام الحماية لا تلتزم الدولة الحامية بالاصلاحات الداخلية والانفاق على سكان البلاد بحجة أنهم لا يخضعون لادارتها المباشرة . أما حين تصبح المحمية مستعمرة فإن الدولة الاستعمارية تعد نفسها مسؤولة عن السكان . وبعبارة أخرى اتفقت بريطانيا بحماية شرق أفريقيا اقتصاديا واستراتيجيا في ظل الحماية دون أن تحمل نفسها مسؤولية الادارة أو رعاية مصالح السكان الأصليين .

وقبل أن تعلن بريطانيا حمايتها رسميا على هذا الجزء من أفريقيا الشرقية ، تولت إحدى الشركات استغلال منطقة النفوذ البريطانية في الساحل من سنة ١٨٨٨ حتى سنة ١٨٩٥ ، ومن المعروف أن كثيرا من المشروعات الاستعمارية

في ذلك الوقت كانت تتولاها شركات مكونة من رأس مال خاص وتتنازل لها الحكومات في المستعمرة عن مظاهر السيادة مثل حق عقد المعاهدات واطلاق الحروب .

وهكذا تألفت شركة شرق أفريقيا البريطانية تحت ادارة وليام ماكينون ، وحصلت على امتياز من سلطان زنجبار لادارة المنطقة الساحلية التابعة له والتي تمتد الى مسافة عشرة أميال في الداخل نيابة عنه ، وذلك نظير مخصص سنوي قدر بأحد عشر ألف جنيه ، وكان أصحاب الشركة يعتقدون بأن الضرائب الجبركية التي سيجبونها لحساب الشركة ستدر عليهم الأرباح التي تعطي نفقات الادارة وتزيد عليها . ذلك أن سلطنة زنجبار كانت تستمد فعلا معظم مواردها من الرسوم الجبركية . ولكن الشركة البريطانية التي انماقت في أعمال توسعية واجهت نفقات متزايدة فاضطرت الى فرض ضريبة أخرى عقارية لم تكن معروفة في ظل الحكم العربي فاستثارت سخط الرأي العام . وترجع السياسة التوسعية التي اتبعتها الشركة الى عدة أسباب منها : التمهيد لانشاء خط حديدي بين ممبسة ومنابع النيل ليحل محل القوافل العربية في نقل تجارة أفريقيا ، ومنها مواجهة خطر المهديّة المتزايد في السودان والرغبة في الاحاطة به من الجنوب في الوقت الذي تقرر فيه ارسال حملة للقضاء على الدولة المهديّة من شمال وادي النيل .

( ثالثا ) وقوع حرب أهلية في أوغندة بسبب الانقسامات الدينية بين المسلمين والبروتستنت والكاثوليك نتيجة نشاط البعثات التبشيرية هناك . ولما كانت بريطانيا حريصة على الاستئثار بالنفوذ في منابع النيل ، وكانت مضطرة من جهة أخرى لحماية حلفائها البروتستنت فقد تكفلت الشركة بإرسال حملة عسكرية عبر أراضي كينيا بقيادة لوجرد سنة ١٨٩٣ الى سنة ١٨٩٤ ، وفي طريقها الى أوغندة كانت الحملة البريطانية تطلب الى قبائل كينيا أن ترتبط مع بريطانيا بمعاهدات حماية فكانت تستجيب لها في معظم الأحيان .

ولا شك أن هذه المسؤوليات المتزايدة قد أضعفت مركز الشركة ومهدت السبيل لحلول الحكومة البريطانية محلها والسبب المباشر الذي أدى الى سحب امتياز الشركة في سنة ١٨٩٥ هو وقوع ثورة محلية في المنطقة الساحلية بزعماء احدى الأسر العربية القديمة في المنطقة وهي أسرة المزروعيين ، ولما اتسع نطاق هذه الثورة وامتد بها الوقت حتى اضطرت بريطانيا الى ارسال امدادات من موانئ السودان تقرر انهاء امتياز الشركة تماما كما حدث في الهند عندما ألغيت شركة الهند الشرقية الشهيرة في سنة ١٨٥٧ بسبب قيام ثورة أهلية ، وفكرت الحكومة البريطانية في رد المنطقة الى سلطان زنجبار مقابل تعويض مالي ، لولا أن اعترض المتحمسون للسياسة الاستعمارية وأيدتهم في ذلك جمعيات مكافحة تجارة الرقيق .

وفي بداية عهد الحماية كان اهتمام بريطانيا مركزا في الساحل . بدليل أن المقيم البريطاني اتخذ مقره في جزيرة زنجبار ، ثم انتقل في سنة ١٨٩٧ الى ميناء ممبسة ولكن بامتداد الخط الحديدي الذي نشطت الحكومة البريطانية في انفاذه منذ تسلم الادارة كان محور الاهتمام ينتقل تدريجا الى الداخل . حتى اذا تولى السير شارلز اليوت شؤون المحمية في سنة ١٩٠١ تثبت الاتجاه الجديد بسبب تحمسه لفكرة توطين الأوربيين في هضاب كينيا التي كان الخط الحديدي قد وصل اليها في ذلك الوقت . وكان لابد من حمايته في رأى اليوت بواسطة اقامة المستعمرات الأوروبية حوله ، وهكذا نقل مقر الاقامة العامة الى نيروبي وأمكن تقسيم كينيا الى سبع وحدات ادارية يقيم في كل منها وكيل بريطاني كحلقة صلة بين القبائل وبين الاقامة العامة .

### الهجرة والاستيلاء على الاراضى

كشفت الرحالة الانجليز منذ أواخر القرن التاسع عشر عن صلاحية مرتفعات كينيا لاستيطان الأوربيين واستغلالهم لأراضيها ، وبعد مضي سنتين من وضع شرق أفريقيا البريطانية تحت اشراف الحكومة صدر أول قانون عن تملك الأراضى

بواسطة الأوروبيين سنة ١٨٩٧ ، ولكن أحدا لم يهتم للانتفاع بهذا القانون حتى تولى المحمية سير تشارلز أليوت فأظهر تحسنا شديدا لهجرة الأوربيين الى كينيا لاستغلال هضابها الخصبة ، كما أنه أبرز أهمية احاطة الخط الحديدي الذى يصل بين المحيط الهندى وأوغندا ويمتد الى مسافة ٨٧٠ ميلا بجاليات من الأوربيين الذين يستطيعون بسهولة نقل منتجاتهم وفى نفس الوقت يحمون الخط من الأفريقيين الذين قاوموا هذا المشروع الضخم ، ولا سيما قبيلة المزاى .

وطبقا لقانون تملك الأراضى الصادر فى سنة ١٩٥٢ كان لحاكم المحمية أن يؤجر أى قطعة لا تزيد مساحتها على ألف فدان للمهاجرين الأوربيين لمدة ٩٩ سنة بايجار تافه قدره بنى واحد للفدان ( البنى = ٤ ملايين ) ، واذن فهو ايجار شكلى أريد به ستر حقيقة مؤلمة وهى نقل ملكية أراضى الأفريقيين نهائيا الى يد المهاجرين الأوربيين ، وقد توسع اليوت فى استخدام هذا الحق فدعا الأوربيين المقيمين فى جنوب أفريقيا الى ترك البلاد التى خربتها حرب البوير ، والتدوم الى كينيا ، وذلك علاوة على المهاجرين القلائل الذين قدموا من بريطانيا. ومن أشهر هؤلاء المهاجرين الأوائل الذين وضعوا أيديهم على مساحات شاسعة فى هضبة كينيا لورد دى لامير ، ولما شرعت الحكومة البريطانية بتوسع اليوت فى منح الأراضى للأوربيين دون أى اعتبار لمحتليها من الأفريقيين ، واقترحت تقسيم كينيا الى قسمين متميزين : مناطق قابلة لملك الأوربيين وأخرى تحجز لاقامة الأفريقيين . ولكن اليوت لم يوافق على هذا الاقتراح ، فاستقال فى سنة ١٩٠٥ . على أن حركة الهجرة واغتصاب الأراضى لم تتوقف الى عهد قريب فى كينيا . حتى بلغ عدد المستوطنين الأوربيين ٢٩٠٠٠ يتكون مساحة قدرها ٤٣٠٠٠ ميل مربع ، وتبلغ كثافة السكان الأفريقيين فى بعض المحتجزات ١٠٠٠ شخص للميل المربع ، بينما نجد أن متوسط الكثافة عموما فى كينيا هو ٢٤ للميل المربع . وحجة الأوربيين التى يبررون بها الاستيلاء على الاراضى هى أن هذا الاستيلاء فى مصلحة اقتصاديات البلاد لأن الأوروبى أقدر على الاتجاج من الأفريقى ، وحجة أخرى مؤداها أن الملكية الأفريقية ليست ملكية ثابتة ، وانما

هى أقرب ما تكون الى حق انتفاع مؤقت تستمتع به القبيلة مدة معينة فى منطقة غير محددة المعالم . فمثلا حين وصل الأوروبيون الى هضبة كينيا ، كانت قبيلة الكيكويو التى اعتادت سكنها قد تركتها تحت تهديد قبيلة الميزاى القوية . ولكن الكيكويو يرون أن علاقة الدم هى الطريقة الوحيدة لانتقال ملكية الأراضى ، ولذلك لم يعترفوا بحق الأوروبيين فى امتلاك الهضبة التى يعتبرونها وطنهم التقليدى وسيكون لهذا الوضع أبعاد الأثر فى توجيه حركة المقاومة بكينيا حاليا .

وفى خلال الحرب العالمية الأولى صدر قانون تسهيل اجراءات تملك الأوروبيين ، وذلك مكافأة لهم على المساهمة الفعالة فى مطاردة الألمان من شرق أفريقيا . فرفعت مساحة القطعة التى يجوز للحاكم منحها الى ٥٠٠٠ فدان ، ونص صراحة على حق الحاكم فى الاستيلاء على أراضى الأهالى ، وبعد انتهاء الحرب رسمت خطة لمنح امتيازات للجنود المرحلين لتملك الأراضى فى كينيا (Soldier Scheme) كما حصل المستوطنون على حق انتخاب أعضاء فى المجلس التشريعى سنة ١٩١٩ وتميز الملكية الأوروبية فى كينيا بالروح الاقطاعى ، فكثير من الملكيات تتجاوز عشرة آلاف فدان ، ونستطيع أن نضرب الأمثلة الآتية على مدى اتساع هذه الملكيات : دى لامير ١٠٠٠٠٠ فدان ، لورد سكوت وبلايموث ٣٥٠٠٠٠ فدان ، شركة شرق أفريقيا المتحدة ٣٢٠٠٠٠ فدان ، شركة غابات جوجان ٢٠٠٠٠٠ فدان . ويستخدم هؤلاء الملاك معظم أجرائهم من الأفريقيين ، وذلك نظير منحهم قطعة صغيرة من الأرض يزرعها الأفريقى لنفسه ، ولكن بشرط أن يحدد له المالك نوع المحاصيل التى يزرعها ، ويحرم الملاك الأوروبيون على الأفريقيين زراعة جميع السلع الصالحة للتصدير ، وعلى الأجير الأفريقى أن يعمل نظير الانتفاع بقطعة الأرض ١٨٠ يوما فى أرض المالك الذى يتحكم فى تحديد الأيام اللازمة له ، وحتى يشعر الأفريقى بالحاجة الملحة للعمل فى المزارع الأوروبية فرضت ضرائب رؤوس على الأفريقيين . وكانت العقوبات تفرض على

عهد قريب على الأفريقيين الذين يمتنعون عن العمل في مزارع الأوروبيين في موسم الحصاد أو في حالة وقوع أوبئة زراعية .

ظهرت وطأة اتزاع الأراضي على الأفريقيين منذ نهاية الحرب الأولى ، فكان من الضروري البحث عن الوسائل التي تضمن لهم العيش على الأقل ، لا سيما وأن الأوروبيين لم يستطيعوا أن يستغلوا جميع الأراضي الشاسعة التي امتلكوها وفي سنة ١٩٢٣ أعلنت الحكومة البريطانية عن سياستها الجديدة في كينيا ومؤداها أنه في حالة تعارض أطماع الأوروبيين مع مصلحة الأفريقيين ، فإن الحكومة البريطانية ستراعى مصالح الأفريقيين .

وكان هذا ضرورة شكلية حتمها وجود نظام الانتداب في تنجانيقا المجاورة ، وبما أن ميثاق الانتداب يلزم الدولة المنتدبة برعاية مصالح السكان الأصليين وتأمين وسائل معيشتهم ، فقد أصبح من المستحيل على بريطانيا أن تميز في المعاملة بين قطرين متجاورين يقوم بين سكانهما اتصال وثيق .

وبالرغم من أن الأوروبيين كانوا يررون سياستهم الاستعمارية في أفريقيا بأنها تهدف الى نشر الحضارة بين السكان الأصليين فقد كان من الصعب أن ينطبق هذا الهدف على مستعمرات الاستيطان ، حيث تقرر حصر معظم السكان الأصليين في مناطق خاصة بهم ، لا يجوز لهم الخروج منها الا بتصريح خاص وهو ما اصطلحنا على تسميته بمناطق الاحتجاز (reserves) .

وقد تكدست القبائل الأفريقية في كينيا في هذه المناطق مع ملاحظة أنها اختيرت في أراضي أقل خصبا من هضاب الأوروبيين ، ومنذ سنة ١٩٢٢ تعاقبت على كينيا ( لجان ملكية ) لدراسة أحوال مناطق الاحتجاز وكيفية حماية الأفريقيين من الموت بها جوعا ، وكان أهم هذه اللجان هي لجنة هيلتون في سنة ١٩٢٨ ، فقد أوصت هذه اللجنة بضرورة تعويض القبائل التي تنزع عنها ملكياتها في المستقبل بأراض جديدة كافية لضمان بقائها . وألا يزيد ايجار هذه المناطق عن ٣٣ سنة ، وأن يتم ذلك بعد استشارة مجلس القبيلة ، ورغم أن حكومة العمال وافقت على

هذه التوصية في سنة ١٩٣٠ فانها لم تستطع أن تحترم وعدها عندما اكتشف الذهب في كفراندو وهي منطقة احتجاز خصصت لقبائل الليو . فقد امتصدر المستوطنون تشريعا جديدا يعنى ادارة كينيا من تعويض السكان بمساحة مشابهة في القيمة عند انتزاع الأراضى طبقا لقانون سنة ١٩٣٠ بل يجوز دفع عوض مالى يوضع في الخزانة المخصصة للإصلاحات الاجتماعية الأفريقية (Narive fund) ولم ينس المستوطنون أن يرروا خرقهم للوعود بحجة خلقية فقد ذكروا أن استغلال المناجم الذى لا يمكن أن يقوم بها سواهم سيتيح للأفريقيين عملا يضمن لهم معيشة أفضل من تلك التى يحيونها في مناطق الاحتجاز ، على أن مجلس اللوردات والصحافة البريطانية انتقدت هذا العمل ووصفته بأنه غير خلقى ، ولكن وزارة المستعمرات أيدت مجلس كينيا التشريعى ، وقالت ان المناجم ثروة معدنية ، وتعتبر الأراضى التى تظهر فيها أراضى تاج .

ذلك أن الأراضى في كينيا تنقسم الى أربعة أقسام من حيث الوضع القانونى لكل منها والادارة البريطانية هى التى تحدد مساحة وحدود كل نوع ، منها أراضى التاج ، وهى قابلة للتوزيع على الأوربيين بشكل ايجار أو منح ، ومنها الهضبة العليا التى يحرم على غير الأوربيين التملك فيها ثم أراضى احتجاز الأفريقيين ، وهذه كما رأينا معرضة للنزع والتضاؤل رغم ازدحامها بالسكان وأخيرا أراضى المنافع العامة .

والى جانب المستوطنين الأوربيين توجد جالية أخرى من المهاجرين الهنود وهؤلاء يوضعون أحيانا في طبقة واحدة مع العرب باسم الآسيويين ويضعون لنفس النظم والتوانين ، وهم يكونون طبقة وسطى بين الأفريقيين والأوربيين ويشغلون عادة بأعمال الحرف الفنية وبالتجارة فلا تسرى عليهم قوانين الاحتجاز اذ يتنقلون من المدن دون الالتزام بحمل بطاقة خاصة كذلك التى يجب على الأفريقى حملها ولكنهم لا يمتلكون نفس حقوق الأوربيين السياسية فنسبة تمثيلهم في المجلس التشريعى لا تضارع أهميتهم العديدة اذا ما قيست بالأوربيين ، كما

أنهم لا يستمتعون بجميع امتيازات الأوربيين الاقتصادية ، فلا يجوز لهم اعتلاك الأراضي في الهضاب .

وكان الاتجاه العام السائد لدى الجالية الهندية هو الرغبة في المساواة مع الأوربيين كطبقة ممتازة على حساب الأفريقيين ، وذلك حتى الحرب العالمية الثانية . ثم حين بدءوا يتحولون الى فكرة الاندماج مع الافريقيين تدريجا ، ففى سنة ١٩٠٦ تظاهر الهنود فى ممبسة احتجاجا على قرار المقيم العام البريطانى فى كينيا بتحريم أراضى الهضاب العليا على الهنود مثل الأفريقيين ، وبعد الحرب العالمية الأولى اتجه اهتمامهم الى المطالبة بالمساواة مع الأورويين فى الحقوق السياسية ، فلم تستجب الحكومة البريطانية الا جزئيا لهذا المطلب .

وترجع الهجرات الهندية فى شرق أفريقيا الى عهد دولة الزنج ، اذ اجتذبهم الرخاء الذى شهدته شرق أفريقيا فى ظل هذه الدولة ، وقد وجدهم البرتغاليون حين وصلوا الى المنطقة فى معظم الموانى فى بداية القرن السادس عشر ، والواقع أن التجار الهنود لبوا دورا هاما فى جميع الأراضى الواقعة حول المحيط الهندى، وأنشأوا فيها جاليات نشطة ، وقد تزايد توافدهم على شرق أفريقيا فى عهد السيد سعيد ، وأصبحوا يحتلون مراكز رئيسية فى اقتصاديات البلاد ، وكان منهم ملتزم الجمرى ، وقدرهم همرتن القنصل البريطانى فى زنجبار بنحو ٤٠٠٠ فى أواخر عهد سعيد ، ولوحظ أن غالبية هؤلاء التجار الهنود ( وكانوا يعرفون بالبنيان ) ينتمون الى طائفتى الخوجا والبها ، وهى من الفرق الاسلامية المتفرعة عن الشيعة . وعلى العموم قدر عدد المسلمين فى ذلك الوقت بـ ٢٥٠٠ من ٤٠٠٠ وكانوا أميل من الهندوس الى الاستقرار فى البلاد ، ويأتى معظمهم من اقليمى كامبى وكوتش المواجهين للساحل الأفريقى ، وكانت العادة السائدة قبل السيد سعيد هى اكتفاء التاجر بالمكوث فترة قصيرة ريثما يكون فى أفريقيا الشرقية ثروة يعتد بها ثم يعود بها الى موطنه الأصلى .

على أن هجرة الهنود الجماعية لم تبدأ الا فى عهد الادارة البريطانية ، وبمناسبة بناء خط أوغندا الحديدى على وجه الخصوص ، فقد قدم للعمل فى هذا

المشروع فقط نحو ٣٦٠٠٠ هندی في بداية هذا القرن ، وفي عهد استقلال سلطنة زنجبار كان الهنود يتمتعون بامتيازات الرعايا البريطانيين ولكن بعد فرض الحماية البريطانية على شرق أفريقيا ومجىء المستوطنين الأوروبيين أصبح من المستحيل معاملتهم على قدم المساواة مع الأوروبيين ، فلم يشتركوا في المجلس التشريعي الذي أنشئ في كينيا سنة ١٩٠٧ ، الا أنه بعد نهاية الحرب العالمية الأولى أنشئت لهم دوائر انتخابية خاصة مكافئة لهم على تعاونهم في الحرب . وفي أول مجلس تشريعي أخذ فيه بمبدأ التمثيل الطائفي خصص للهنود خمسة مقاعد سنة ١٩٢٣ .

وقد زادت تدريجا عند تعديل تشكيل المجلس ، ولكن تمثيل الهنود لا يتفق وأهميتهم العددية اذا ما قيس بتمثيل الأوروبيين ، وكما كانت الطائفة تؤثر على الحياة السياسية في الهند ، فكذلك عملت السياسة البريطانية على مراعاتها بالنسبة للجالية الهندية في شرق أفريقيا ، فقرر للهندوس نصف المقاعد للمسلمين خصمان ، وذلك تبعا للاهمية العددية ، لكل من الطائفتين .

وهذا يدلنا على أن المسلمين بعد أن كانوا أغلبية في عهد دولة زنجبار المستقلة ، أصبحوا أقلية في عهد الحكم البريطاني ، والى جانب هاتين الطائفتين توجد أقليات هندية أخرى تعامل معاملة خاصة لاعتبارات سياسية . فالذين ينتمون الى مستعمرة جوا البرتغالية مثلا ، ليست لهم حقوق سياسية ، ذلك أن حكومة مستعمرة كينيا كانت تشترط الرعية البريطانية بالنسبة للهنود والعرب الذين يتمتعون بالحقوق السياسية .

وكما أشرنا من قبل تحولت الجالية الهندية في شرق أفريقيا منذ الحرب العالمية الثانية الى فكرة الاندماج مع الافريقيين ، والاشتراك معهم في المطالبة بانتهاء الامتيازات العنصرية ، وكان الأغا خان من أوائل الزعماء الهنود الذين دعوا أتباعهم الى اتباع هذه السياسة ، ولهذه الدعوة أهميتها نظرا الى أن عدد

الاسماعيلية في شرق أفريقيا يبلغ نحو ٤٠٠٠٠ ، ثم أكد الرئيس نهر وهذا الاتجاه حين صرح بأنه على المهاجرين الهنود أن يعتبروا أنفسهم مواطنين أفريقيين والا فليعودوا الى بلادهم . وفي دورة الأمم المتحدة سنة ١٩٥٤ ، انتقد كريشنا مينون مندوب الهند سياسة بريطانيا العنصرية في شرق أفريقيا ، لهذا كله شن المستوطنون حملة على الجاليات الهندية في كينيا خاصة واتهموا الهند بأنها تحرض الأفريقيين على ( حركات العصيان ) ، وبأن لها أهدافا توسعية في شرق أفريقيا واستدلوا على ذلك بأن الهند أنشأت بعد استقلالها مندوبية سامية بنيروبي لتمثل مصالحها في شرق أفريقيا ، ومن الواضح أن مبعث هذه الاتهامات هو مجرد الخوف من منافسة الهنود القوية للأوروبيين في النشاط الاقتصادي . ومم يزيد المستوطنين سخطا على الجالية الهندية تزايد عددها بسرعة فائقة في جميع أقطار شرق أفريقيا بصفة عامة ، وفي كينيا بصفة خاصة ، وفيما يلي جدول يبين توزيع السكان حسب أجناسهم في سنة ١٩٥٨ :

أفريقيون : ٥٠٠٠٠٠٠٠

هنود : ١٥١٧٠٠

عرب : ٣٣٣٠٠٠

أوروبيون : ٥٧٧٠٠

ويلاحظ أن مفهوم عرب الوارد في هذا الجدول لا يعني بالضرورة الانتماء الى الجنس العربي وإنما هو مفهوم اجتماعي . يعني الانتماء الى طبقة التجار المسلمين سواء أكانوا يتكلمون اللغة العربية أو السواحلية .

### الحركة الوطنية ونتائجها الدستورية

ان وجود جالية كبيرة من المستوطنين الأوروبيين في كينيا ، ميز السياسة البريطانية فيها بطابع خاص ، فأصبحت تختلف عن السياسة الانجليزية التقليدية المتبعة في معظم المستعمرات والقائمة على تدريب الأفريقيين واعدادهم للوصول في المستقبل البعيد أو القريب الى الحكم الذاتي . ولذلك كان الخلاف بين الادارة

البريطانية وبين النزعات الاستغلالية في أفريقيا هو في حقيقة أمره خلاف على الزمن اللازم للوصول الى الحكم الذاتى وليس خلافا على المبدأ . أما في كينيا فقد كان الحكم البريطانى عائقا يحول دون الأفريقيين ودون المشاركة في حكم أنفسهم بالرغم من انتشار الوعى السياسى فى السنوات الأخيرة بين عدد كبير من المثقفين .

ذلك أن المستوطنين يتصورون أن اليوم الذى سيتولى فيه الأفريقيون ادارة البلاد ، سوف تضيع فيه مصالحهم ويفقدون جميع ممتلكاتهم التى جمعوها خلال نصف قرن . ويكفى للوقوع فى هذا الخطر المحقق مجرد فقدان الأغلبية فى المجالس التشريعية ، ولهذا يمارسون الضغط على الحكومة المركزية بلندن حتى تبنى سياستها فى كينيا على أساس المحافظة على مصالحهم . فكانت الحكومة ترضخ لمطالبهم حتى وان لم تكن فى معظم الأحيان مقتنعة بتلك السياسة ، ذلك أن نظرة المستوطنين الى مشاكل المستعمرة التى يعيشون فيها تختلف عادة عن نظرة العاصمة فى أوروبا . لأن المستوطن الأوروبى يشعر دائما بأن السكان الأصليين هم أعداؤه الطبيعيون الذين يهددون كيانه فى الحياة ، ويؤدى به هذا الشعور الى التعصب بالجنس ثم يستتر هذا التعصب عادة وراء التمرات القومية.

وفى المستعمرات الخالية من المستوطنين ، كانت السياسة البريطانية تبدأ مراحل التدريب على الادارة بإنشاء مجالس استشارية من سكان البلاد يرأسها الموظفون الانجليز الرسميون ويشاركون فيها كأعضاء . أما فى كينيا فقد ظل المجلس الاستشارى المركزى فى نيروبي قصرا على الأوروبيين ، وحتى بعد تحوله الى مجلس تشريعى لم يسمح للأفريقيين بدخوله قبل الحرب العالمية الثانية ومنذ سنة ١٩٥٥ ألف المستوطنون شبه حزب سياسى هو اتحاد الناخبين الأوروبيين وكان يهدف الى نقل السلطة تدريجا من يد ممثلى حكومة لندن فى المستعمرة الى أيديهم . وذلك عن طريق انشاء مجلس تشريعى للبلاد يختار أعضاؤه بواسطة الانتخاب ، وظلت المشكلة قائمة بينهم وبين الحكومة المركزية

على هذا الأمر حتى وقتنا الحاضر الى حد أن المستوطنين كانوا يشيرون أحيانا الى فكرة الانفصال عن الوطن الأم كما فعل المستوطنون في أمريكا لولا أن ظروفهم لم تكن تسمح بذلك . فهم ما زالوا أقلية وسط أغلبية أفريقية ساحقة . ثم انهم يعتمدون اقتصاديا على مساعدات لندن .

على أن حكومة كينيا قبلت في سنة ١٩٥٧ دخول عدد من المستوطنين في مجلس الحاكم الاستشاري ولكن على أساس التعيين لا الانتخاب ، وكانت سلطات هذا المجلس محدودة جدا حتى نهاية الحرب العالمية الأولى ، وفي هذا الوقت أرادت الحكومة مكافأة المستوطنين على جهودهم في الحرب ، فقررت اشراك عضوين منهم في المجلس التنفيذي للمستعمرة سنة ١٩١٩ ، كان أحدهما لورد دي لامير أقدم مستوطن في انبلاد ، والمجلس التنفيذي هو أشبه بمجلس وزراء في البلاد المستقلة ، أما مجلس الحاكم الاستشاري فقد وسعت اختصاصاته وأصبح يحمل اسم المجلس التشريعي ، وتقرر سنة ١٩٢٢ الأخذ بمبدأ الانتخاب بالنسبة لعدد من المقاعد وزعت بين الأوروبيين والأسويين ، ولكن الأغلبية ظلت معينة وأوروبية ، كما أن الحاكم احتفظ بحق الاعتراض على قرارات المجلس .

فمن بين ٤٠ مقعدا يتكون منها المجلس خصص أحد عشر للأوروبيين الذين يتم اختيارهم بالانتخاب وخمسة عن الهنود وواحد عن العرب . وبقي ٢٣ مقعدا يتم اختيارهم بواسطة التعيين منهم ٢٠ للأوروبيين ومعظمهم يختارون بحكم وظائفهم ١ عن العرب ، ٣ عن الأفريقيين . وكان الحاكم يختار هذين العضوين من بين الموظفين الانجليز .

ذلك أن الأفريقيين كما رأينا استبعدوا من المجلس التشريعي ، اما خوفا عن اثاره النعرة الوطنية . أو للاعتقاد بأنه لا يوجد من بينهم أشخاص أكفاء لاحتلال هذين المقعدين في المجلس ، وانما سمح للأفريقيين بدخول المجالس البلدية والمجالس الاقليمية ، وكانت هذه الأخيرة تبلغ عشر مجالس طبقا للتقسيم

الإدارى الذى تم فى كينيا بعد الحرب العالمية الأولى . ومع أن الأفريقيين ظلوا أقلية لاتذكر فى جسيع هذه المجالس حتى فى المناطق التى لا يوجد بها مستوطنون فقد اعتبر بعض المعتدلين من الانجليز أن إشراكهم فيها سيكون بمثابة مرحلة أولى لاعداد الأفريقيين فى كينيا للحكم الذاتى . ولكن هؤلاء الساسة لم يجدوا تأييدا لتخطى هذه المرحلة ، أما المجالس الأفريقية المحضة التى أنشئت على غرار مجالس المستعمرات الأفريقية الأخرى ، فهى مجالس على المستوى القبلى ، وتعمل فقط فى مناطق الاحتجاز ويشرف عليها حاكم المنطقة البريطانى . ومن أهم اختصاصات هذه المجالس الاشراف على الشؤون المدنية طبقا لتقاليد القبيلة . ومن ثم تمكنت من المحافظة على الكيان الأفريقى فى مناطق الاحتجاز ، وكان لها أثر كبير فى توجيه الحركة القومية .

ذلك ان الحدود السياسية التى اصطلح عليها الأوروبيون عند تقسيم خريطة أفريقيا ، لم توضع على أساس اجتماعى أو ثقافى أو قبلى ، فكان من المستحيل أن تنشأ حركات قومية على مستوى هذه المفهومات الجغرافية الجديدة فالوحدة السياسية قد تضم أجناس متعددة ، وقد تنتشر قبيلة واحدة على أراضى وحدتين سياسيتين أو بعبارة أخرى مستعمرتين أوروبيتين ، ومن ثم لوحظ أن كثيرا من المستعمرات الأفريقية كانت تصادف مشكلات عويصة عند وصولها الى درجة الاستقلال ، فهل تظل مقيدة بالنظام المركزى الذى دعم فى ظل الحكم الأوروبى ، وحينئذ يجب عليها أن تتجاهل التوزيعات القبلية بالرغم من أن القبيلة ما زالت فى أفريقيا هى الوحدة الاجتماعية التى تتعلق بها عواطف السكان وآمالهم ، أم تراعى هذه الاتقسامات العريقة وتتبع نظاما فدراليا ولو على أساس تجمعات أكبر من القبيلة يكون بينها تجانس ثقافى كوحدة اللغة والدين ، وقد صممت غانا عند استقلالها على اتباع الحل الأول ، ولذلك اضطر نكروما الى القضاء على جميع مظاهر المعارضة وحكم حكما مطلقا حتى يثبت النظام المركزى فى وجه النزعات القبلية ، بينما تدل اتجاهات نيجيريا على أنها

مستسير نحو الحل الفيدرالى ، وهو الحل الأمثل لمواجهة المشكلة التى أشرنا إليها  
وإذا فقد كان الإطار الذى نشأت فى نطاقه أول حركة قومية فى كينيا هو  
إطار القبيلة ، وحتى الآن لم تتبلور الأفكار القومية بمفهومها الحديث ، وما أخرج  
ظهور الحركة القومية عدم وجود طبقة متوسطة من الأفريقيين المثقفين . على أن  
القبيلة التى خرجت منها أول حركة سياسية وهى قبيلة الكيوكيو يمكن وصفها  
بأنها شعب متكامل لتعدد فروعها وتكاثر عددها بحيث وصل الى نحو مليون  
ونصف ، ولا ينطبق عليها وصف القبيلة الا لأن علاقة الدم مازالت هى الأساس  
المعتبر فى الشعور بالتضامن بين أفراد هذه الجماعة .

وكانت جمعية الكيوكيو المركزية التى تأسست فى سنة ١٩٢٢ هى أول مظهر  
عبر عن الاتجاه القومى الذى جسد فى شرق أفريقيا ، ولم تكن لهذه الجمعية  
أهداف سياسية معينة وإنما انحصرت أغراضها فى أمرين رئيسيين وهما :

(أولا) المحافظة على تقاليد القبيلة فى وجه تغلغل الحضارة الأوروبية ، ولاسيما  
فيما يتصل بالعادات الاجتماعية وخاصة مسألة ختان البنات .

ولذلك اتخذت الجمعية موقفا عدائيا خاصا من المبشرين البروتستنت الذين  
كانوا يتدخلون فى مثل هذه الأمور والذين يعتبرون أيضا حملة الحضارة  
الأوروبية وناشريها بين الأفريقيين ، وكانت يدهم جميع شؤون التعليم . ولذلك  
كان من أهم ما عيّنت به هذه الجمعية هو انشاء المدارس الخاصة التى تستخدم  
لغة الكيوكيو فى التعليم واصدار الصحف بهذه اللغة الخاصة بينما كانت الهيئات  
الحكومية لا تستخدم سوى اللغة الانجليزية .

(ثانيا) محاولة استرداد الأراضى التى اغتصبها الأوروبيون فى الهضاب ، وذلك  
حفظا لكيان القبيلة المادى بعد أن ضاقت بها مناطق الاحتجاز ، ولما كانت  
الهضاب الخصبة مرتعا لقبائل الكيوكيو قبل مجيء المستوطنين الأوروبيين ، فقد  
كان ذلك هو العامل الرئيسى الذى دفع بالكيوكيو الى السبق فى حركة الكفاح  
ضد الاستعمار الأوروبى .

ومع أن هذه الجمعية لم تتجاوز في نشاطها ميدان الصحافة والتعليم ، أو بعبارة أخرى المقاومة السلبية ، فقد انتهزت حكومة كينيا فرصة قيام الحرب فحلت الجمعية سنة ١٩٤٠ ، وعندما سمح للأفريقيين بمزاولة نشاطهم من جديد تألفت جمعة أخرى في سنة ١٩٤٤ باسم اتحاد كينيا الأفريقي برئاسة جومو كينياتا الذى أراد أن يعطى للهيئة الجديدة طابعا قوميا على أساس المفهوم الجغرافى الحديث لبلاد كينيا ، ولكن ظلت قبيلة الكيكويو تلعب فيها الدور الرئيسى ، وان اشتركت معها قبيلة الواكبة التى صودرت أراضيها أيضا فى شرق نيروبي لصالح الاستعمار الأوروبى ، ما يدل على أن مسألة استرداد الأراضى ظلت هى المحرك الأول للمعارضة الأفريقية .

على أن الحرب العالمية كان لها تأثير بعيد فى حياة أفريقيا الاجتماعية والسياسية ، فمن جهة ساهم كثير من الشباب الأفريقى فى القتال بجانب جنود الكومنولث ، فكان على بريطانيا أن تخفف من القيود الاجتماعية والسياسية فى البلاد ، ومن جهة أخرى كون الجنود المائدون طبقة جديدة من ( بلورتياريا المدن ) انضمت اليها طبقة العمال الذين خرجوا من مناطق الاحتجاز ليعملوا فى المصانع التى أنشئت فى كينيا لسد حاجات البلاد بعد أن انقطعت الواردات من أوروبا ، وبذا تحطمت الحواجز الاجتماعية الشديدة التى كانت تفرق بين الأوروبين والأفريقيين قبل الحرب . وتمهد الطريق لقيام طبقة متوسطة من الأفريقيين ، ويمكن وصف اتحاد كينيا الأفريقى من وجهة النظر الأوروبية بالاعتدال ، فقد كان زعماءه ومن بينهم جومو كينياتا قد أكمل دراسته للعلوم السياسية بموسكو مما هيا لخصومه من المستوطنين اتهام الحركة بالشوعية ، ولكن على العكس من ذلك ، لم تكن الحركة تهدف الى طرد المستوطنين أو الاستقلال استقلالاً تاماً ناجزاً . وإنما كانت مطالب الاتحاد حول الغاء الامتيازات الخاصة التى تستمتع بها طبقة المستوطنين الأوروبين والرغبة فى اشراك الأفريقيين فى الحكم وفى النشاط الاقتصادى بما يتفق وأهميتهم العددية ، بل ان قادة

الحركة كانوا يصرحون برغبتهم في بقاء كينيا داخل نطاق الكومنولث البريطاني اذا تحققت أهدافهم من الوصول الى الحكم الذاتي .

وكان من الممكن أن تسير كينيا حركة التطور الدستوري التي اتبعتها بريطانيا في كثير من مستعمراتها بعد الحرب لولا تلك المشكلة العويصة المترتبة على وجود المستوطنين الأوروبيين بالبلاد ، فبينما كان الخلاف بين الحركة الوطنية في غانا مثلا وبين حكومة لندن يدور حول مدى توسيع اختصاصات المجالس التشريعية المؤلفة من الأفريقيين ومدى خضوعها للحاكم العام ، اتخذ الخلاف في كينيا مظهرا آخر يتعلق بكيفية تكوين هذه المجالس وتوزيع المقاعد بين عناصر السكان ، ولم يكن بوسع حكومة لندن أن تسحب من المستوطنين الأوروبيين سيطرتهم على هذه المجالس وذلك بتوزيع المقاعد توزيعا عادلا بين عناصر السكان المختلفة حسب أهميتهم ، وهكذا ظلت مساهمة الأفريقيين في الحكم ضئيلة وكل ما استطاعت الحكومة البريطانية عمله سنة ١٩٤٤ هو ادخال عضو أفريقي واحد في المجلس التنفيذي وزيادة عدد الأعضاء الأفريقيين في المجلس التشريعي الى ٧ على أن يكون جميعهم معينين بواسطة الحاكم العام ، وهو يختار هؤلاء الأعضاء من بين النواب الأفريقيين في مجلس القبيلة أو مجلس الحى ، ومثل هذه الحلول المنطوية على مبدأ التنازل للوطنيين عن أقل شيء ممكن تعتبر في الحقيقة تحديا صريحا للشعور الوطني ، فكانت أكبر حافز على اثاره العنف في مستعمرة كينيا دون بقية المستعمرات أو المحميات البريطانية في شرق أفريقيا .

بدأت حركة المقاومة المسلحة في أكتوبر سنة ١٩٥٢ على يد جماعة سرية ، يتألف معظم رجالها من قبيلة الكيكويو وتعرف بحركة الماو ماو . وقد أحيطت هذه الحركة بالسرية التامة فلا تعرف مبادئها على وجه التحديد أو طريقة تكوينها والأرجح أن تكون هذه الجماعة تطورا لبعض الجمعيات الدينية التي تعددت منذ العقد الرابع من القرن الحالى وكانت تهدف الى احياء عقائد الباتو وثقافتهم

وكلمة ماو ماو ذاتها غير معروفة الأصل ، فماو بالسواحلية معناها القسم ، وفي تلك الحالة نفترض أن تكون هذه الكلمة تشير الى أن الانضمام الى الجماعة يسبقه قسم بالولاء ، وأن لهذا القسم أهمية روحية واجتماعية خاصة يدل على هذا ما ورد في تقارير سلطات الأمن في كينيا من أن القسم يحاط باحتفالات وطقوس عظيمة .

أما بلغة الكيكويو فان كلمة ماو تعنى أخرج وفي هذه الحالة تشير الى أن المنضم الى هذه الجماعة قد خرج من حالة العبودية الى حالة الكفاح . وتعتقد السلطات البريطانية في كينيا أن جماعة الماو ماو امتداد لاتحاد كينيا الافريقي ، ولذا قررت حل هذا الاتحاد في أوائل سنة ١٩٥٣ وقدمت زعيمه جومو كينياتا للمحاكمة وصدر الحكم سنة ١٩٥٤ بسجنه ٧ سنوات ، ولكن كينياتا ينفي بشدة وجود أى صلة بين منظمته السلمية وبين هذه الحركة الثورية .

ولم تعد حركة الماو ماو طريقة حرب العصابات في أى وقت من الأوقات ، وان كانت قد بلغت ذروتها في الأشهر الستة الأولى بعد قيامها ، ولوحظ في هذه الفترة أن حوادث الاغتيال اتجهت الى الأفريقيين الذين يتعاونون مع الأوروبيين بينما تجنبت الآسيويين وظلت اصابات الأوروبيين ضئيلة نسبية ، ومع ذلك فقد اتقم هؤلاء ازاء حركة الماو ماو الى حزبين . حزب رابطة الأوروبيين بزعامة الكولونيل جروجان وهو متطرف في عداائه للأفريقيين ويدعو الى التسك بجميع امتيازات المستوطنين بحجة أنهم يكونون الطبقة المنتجة ، التى تملك وسائل تنمية الثروة في البلاد ، ولا شك أن فكرة تفوق الأجناس اقترنت في ذهن المستوطنين بفكرة التفوق الاقتصادى ، والحزب الثانى : يعرف بحزب وحدة كينيا يتزعمه ميشيل بلونديل أحد المستوطنين ، ويدعو هذا الحزب الى ادماج عناصر السكان تدريجا واشراك الافريقيين فى الحكم منذ الآن ، ومن الفاحية النظرية فتح باب الانضمام لهذا الحزب لجميع الأجناس ، ولكن لوحظ أن الأفريقيين لم يثقوا به فلم ينضم منهم سوى عدد قليل الى تلك المنظمة .

وفي اعتقاد هذا (الحزب المعتدل) أن سياسة الادمج هي الوسيلة الوحيدة لبقاء المستوطنين في كينيا ، وأن سياسة العنف يمكن أن تؤدي في النهاية الى طرد المستوطنين وقطع جميع العلاقات الودية مع بريطانيا .

ولعل حكومة لندن كانت أميل الى سياسة الفريق المعتدل ولكنها لم تستطع أن تتخذ اجراء حاسما يحقق أهداف سياسة الاعتدال ، فان الحقوق التي تقرر منحها للأفريقيين في دستور سنة ١٩٥٤ كانت من الضالكة بحيث أنها لم ترض أكثر الأفريقيين اعتدالا بالنسبة للحكم البريطاني ، وحسب هذا الدستور تقرر مبدأ الانتخاب للمرة الاولى بالنسبة لستة أعضاء أفريقيين يشتركون في المجلس التشريعي ، وحتى هذا الانتخاب كان في دوائر محدودة فقد وضعت شروط مالية واجتماعية كي يحصل الأفريقي على حق الانتخاب ، هذا فضلا عن أن أغلبية المجلس الساقطة كانت تتألف من العناصر غير الأفريقية فحسب دستور / ٥٤ ، زيد عدد أعضاء المجلس التشريعي الى ٥٨ موزعين على النحو الآتي :

( ١ ) ٢٩ أعضاء معينون منهم ٩ أعضاء بحكم وظائفهم من بينهم الحاكم الذي يشغل منصب رئيس المجلس ، ٢٠ أعضاء غير رسميين يعينهم الحاكم دون التقيد بنسب عنصرية .

( ٢ ) ٢٩ أعضاء منتخبون منهم ١٤ أوروبى .

وعلاوة على هذا حددت سلطات المجلس ، فهو الذى يقترح القوانين ، ولكن يجب لاصدارها موافقة السلطة التنفيذية . واذا فللحاكم العام البريطانى حق الاعتراض على قرارات مجلس كينيا التشريعي فضلا عن أنه بحكم قوانين الطوارئ التى صدرت بعد قيام ثورة الماو ماو اكتملت له سلطات الحاكم المطلق ومن ثم اتسعت هوة الخلاف بين الحكومة وبين الحركة الوطنية .

وفي سنة ١٩٥٦ عاد توم مابويا وهو زعيم أفريقي نقابى الى كينيا حيث وجد فراغا سياسيا فاتقلت اليه مؤقتا قيادة الحركة الوطنية ومع أنه يعد من

المعتدين من وجهة النظر البريطانية الا أنه لا يختلف عن جومو كينيا في مبدأ المطالبة بالاستقلال الذاتي والأخذ بمبدأ الاقتراع العام لانشاء سلطة تشريعية مسئولة في البلاد ، وإنما يختلف فقط في وسائل تحقيق هذه الأهداف فيدعو الى المقاومة السلبية ، ومن ثم طلب الى الأعضاء الأفريقيين في المجلس التشريعي الاستقالة منه ، واستجاب الأعضاء المنتخبون منهم مما جعل حل مشكلة كينيا بالطرق الدستورية أمرا عسيرا . كما أن الحكومة البريطانية لم تكن تعتقد بأن القضاء على الماوماو من الناحية العسكرية يكفى لتسوية المشكلة بصورة نهائية لاسيما وأن حركة الكفاح المسلح قد تخطى مؤقتا من كينيا وتظهر في مكان آخر بشرق أفريقيا كما حدث في نياسلاند سنة ١٩٥٩

ولذلك بدأت الحكومة البريطانية تفكر في التفاوض مع قبول مبدأ الحكم الذاتي ، ولكن نجاح مثل هذه المفاوضات يتوقف على أمرين : أولا مدى تمسك بريطانيا بامتيازات الأقلية الأوروبية . وثانيا تحديد زمن معين لتطبيق الحكم الذاتي ، وهذا ما أصبح حزب العمال ينادى به صراحة من أجل كينيا .

أهم مراجع البحث

- The british common weath. London 1958.
- Dilly (M) — British policy in Kenya Colony.  
Thomas Nelson and Sons, New York 1937.
- Eliot — The East Africa Protectorate.  
E. Arnold Ltd., London 1905.
- Hailey Lord — 1. An African Survey Revised 1958 Oxford University  
Press, London 1957.  
2. Native Adminstration in British African Territories.  
H. M. Stationary Office, London 1953.
- Kenyata — Facing Mount Kenya.  
Secker and Warburg, London 1953.
- Padmore — Africa : Britain's Third Empire.
- Rawcliff — The Struggle for Kenya London 1945.
- Reusch — A History of East Africa — L. 1954.

ومن المراجع العربية يجدر ذكر كتاب السياسة والحكم في إفريقيا للدكتور عبد الملك عودة .